

Distr.
GENERAL

S/26460*
17 September 1993
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH/SPANISH

مجلس الأمن

مذكرة من رئيس مجلس الأمن

في الجلسة ٣٢٧٨ لمجلس الأمن، المعقودة في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، فيما يتصل بنظر المجلس في البند المعنون "المسألة المتعلقة بهاييتي"، أدلى رئيس المجلس بالبيان التالي نيابة عن المجلس:

"يشجب مجلس الأمن العنف الذي اندلع مؤخرا في هاييتي، لا سيما أحداث يومي ١١ و ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، حيث اغتيل اثنا عشر شخصا على الأقل، من بينهم أحد أنصار الرئيس أريستيد البارزين أثناء قداس في الكنيسة.

"ويساور المجلس قلق بالغ إزاء هذه التطورات وإزاء وجود جماعات منظمة من المدنيين المسلحين في العاصمة تحاول عرقلة تولي الحكومة الدستورية الجديدة مهامها على الوجه السليم.

"ويرى مجلس الأمن أن من المحتمل أن تتولى حكومة هاييتي الدستورية مقاليد السيطرة على قوات الأمن في البلد، وأن يحاسب المسؤولين عن أنشطة جماعات المدنيين المسلحين المنظمة في جميع أنحاء البلد، وبخاصة في مدينة بورت-أو-برانس، عن تصرفاتهم محاسبة شخصية، وأن ينحوا عن مناصبهم. كما يحث المجلس سلطات هاييتي على اتخاذ تدابير فورية لتجريد تلك الجماعات من السلاح.

"ويدعو المجلس بقوة القائد الأعلى للقوات المسلحة، بصفته أيضا من الموقعين على اتفاق جزيرة غفرنز، إلى الاضطلاع بمسؤولياته على الوجه الأكمل وذلك بكفالة الامتثال الفوري لاتفاق جزيرة غفرنز نسا وروحا.

"ولسوف يعد المجلس السلطات العسكرية والأمنية في هاييتي مسؤولة شخصيا عن سلامة جميع موظفي الأمم المتحدة في هاييتي.

* أعيد إصدارها لأسباب فنية.

"وما لم تقم قوات الأمن بجهود واضحة وفورية للقضاء على المستويات الحالية من العنف والتخويف، وما لم تستوف المتطلبات آنفة الذكر، فلن يكون أمام مجلس الأمن من خيار سوى اعتبار أن السلطات المسؤولة عن النظام العام في هايتي لا تمثل بنية صادقة لاتفاق جزيرة غفرنرز.

"ومن ثم فإنه إذا ما قام الأمين العام للأمم المتحدة، وفقا لقرار مجلس الأمن ٨٦١ (١٩٩٣) وبعد تلقي آراء الأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية، بإبلاغ مجلس الأمن بأن هناك في رأيه عدم امتثال على نحو خطير ومستمر لاتفاق جزيرة غفرنرز، فإن مجلس الأمن سيعيد على الفور تطبيق ما يقتضيه الحال من التدابير المنصوص عليها في قراره ٨٤١ (١٩٩٣)، مع التشديد بوجه خاص على التدابير التي تستهدف من يعتبرون مسؤولين عن عدم الامتثال للاتفاق.

"ويؤكد المجلس مجددا أنه يتعين على جميع الأطراف في هايتي الامتثال لالتزاماتها بموجب اتفاق جزيرن غفرنرز، فضلا عن الالتزامات المنصوص عليها في المعاهدات الدولية التي تكون هايتي طرفا فيها وفي جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

"ولسوف يرصد المجلس الحالة في هايتي عن كثب في الأيام القادمة".

— — — —